المستقبل
AL-MUSTAQBAL
السبت 2010-08-07 العدد 3734
12

حب الله: سنطلب مفاتيح التشفير من الشركة المصنّعة ما لم تحصل الأجهزة على المعلومات

هيئة الاتصالات تواصل التدقيق في خدمات «بلاك بيري» وغيرها من دون توقيفها

لا يزال ملف خدمات الاتصالات المشفرة غير القابلة للرصد من قبل الأجهزة الأمنية يتفاعل ليس على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى العربي أيضاً، حيث شاعت أنباء أمس عن أن قرار السلطات السعودية تعليق خدمات الرسائل لهاتف «بلاك بيري» المتعدد الوسائط دخل حيز التنفيذ أمس، قبل أن تنشر وكالات الأنباء خبراً آخر قالت فيه إن خدمات الرسائل في «بلاك بيري» في المملكة عادت بعد توقفها ٤ ساعات، في الوقت الذي أعلن لبنان والبحرين عدم نيتهما وقف هذه الخدمة حالياً على الأقل، قررت الإمارات تعليق خدماته اعتبارا من ١١ تشرين الاول (اكتوبر).

فقد أكدت الهيئة المنظمة للاتصالات، في بيان أمس، أنها أطلقت دراسة من النواحي التقنية والتجارية والقانونية لبعض خدمات البيانات (Data) المستعملة عبر الهواتف «الذكية» في لبنان، مثل «بلاك بيري» وغيرها (Smartphones، Personal Digital Assistants، .. Netbooksالخ)، لتقييم مدى تطابقها مع الأنظمة والقوانين المرعية الإجراء، بهدف إجراء المقتضى من قبل السلطة اللبنانية المعنية عند اكتمال الدراسة في حال عدم التطابق.

كما أعادت الهيئة التأكيد على عدم اتخاذ أي قرار بوقف أي من خدمات «بلاك بيري» حتى تاريخه، في تأكيد لما نشرته «المستقبل» على صفحتها الأولى في عدد أمس الجمعة، من تصريح لرئيس الهيئة بالإنابة، عماد حب الله، الذي قال إن «هدف لبنان ليس إيقاف خدمة «بلاك بيري»، بل إيجاد الحلول الملائمة التي تمكّن قوى الأمن والقضاء من أداء مهماتها بمرونة ونجاح لرصد أي تجسس أو اختراق، في ظل العدوان الإسرائيلي المتعدد والواسع على الشبكات».

كما أكدت الهيئة في بيانها أنها تقوم، كعادتها منذ تأسيسها، بتدعيم أي توصية أو قرار صادر عنها بالتعليل العلمي والقانوني وبنشر ذلك على موقعها الإلكتروني تطبيقاً للشفافية المعتمدة.

وختمت الهيئة بالقول إنها، في دراستها لمعطيات خدمات البيانات المعنية (خدمات الماسنجر، والبريد «Push-email»، والتصفح الإلكتروني وغيرها) المستعملة عبر الهواتف «الذكية» في لبنان، تسعى إلى ضمان حقوق المستهلك بتوافر الخدمات المتطورة وضمان أمن معلوماته من جهة، وبتطبيق القوانين المرعية الإجراء من جهة أخرى، خاصة تلك المتعلقة بضمان أمن وأمان المعلومات وشبكات الاتصالات.

● داخل متجر «بلاك بيري» بوسط بيروت التجاري أمس (أ ف ب)

حب الله

وفي تصريح لـ«المركزية»، قال حب الله إنه «إذا لم تتمكن القوى الأمنية اللبنانية من الوصول إلى المعلومات الضرورية للتأكد من بعض القضايا المتعلقة بخدمات «بلاك بيري»، فبالطبع سنطلب من الشركة الكندية (Research in motion) التي تتولى نظام التشفير المركزي، تسليم القوى الأمنية والقانونية والقضائية اللبنانية مفاتيح التشفير، أو العمل بأي طريقة تؤمّن تطبيق القانون والمحافظة على الأمن في لبنان».

كلام حب الله جاء رداً على سؤال عن آلية تقييم المخاوف الأمنية المرتبطة باستخدام خدمات «بلاك بيري» في لبنان، حيث قال «بعد الإنجاز الكبير الذي تحقق في اكتشاف العملاء المتعددين وخصوصاً في قطاع الإتصالات، كان لا بدّ من إجراء مسح شامل لكل الشبكات الخاصة الموجودة في لبنان، ووضع الضوابط والتوجيهات اللازمة بحيث تقوم إدارة الشركات والمشغلين، بما يلزم لتأمين الشبكة والمشتركين فيها».

وأعلن أن الهيئة «أصدرت التوجيهات الضرورية إلى شركات الاتصالات الخاصة، وفي الوقت ذاته ارتأينا الاطلاع على الخدمات الأخرى المتوافرة في لبنان لجهة الخدمات، وليس الشبكات فقط، للتأكد مما إذا كان هناك أي استغلال من قبل بعض مستخدميها بطريقة أو بأخرى، كالإرهابيين والمخلين بالأمن».

وتابع أنه «تطبيقاً للقانون ١٤١/١٤٠ وللتأكد من أن ذلك ممكن على الخدمات المقدمة في لبنان، رأينا من الضرورة مراجعة هذه الخدمات وتقييمها، ولا سيما الخدمات المشفرة وفي مقدمها الـ«بلاك بيري» و«سكايب» وغيرهما. ويتم تقويمها ليس فقط من الناحية الأمنية وإنما أيضاً من الناحية التقنية والقانونية والتجارية والخدماتية، ومعرفة مدى تأثيرها على المشتركين والمواطنين».

وأكد حب الله أن «الهدف من ذلك ليس وقف الخدمة والتعرّض للحريات الشخصية، وإنما درس الخطوات اللازمة داخلياً وخارجياً حتى نصل إلى تأمين تطبيق القوانين المرعية، وفي الوقت ذاته حماية الشبكة ومستخدميها والمواطنين اللبنانيين».

وقال «إننا نقوم بجولات داخلية ونعدّ الدراسات اللازمة في هذا الشأن من النواحي التقنية والقانونية والتجارية، وفي الوقت ذاته ننسق في هذا الموضوع مع السلطات المعنية كوزارتي الإتصالات والداخلية وغيرها من القوى الأمنية والعسكرية. سننجز هذا التقييم وسنقدمه بالطبع إلى السلطات المختصة، والقرار يتخذ في حينه».

وعما إذا كانت الهيئة ستعمد إلى طلب مفتاح التشفير من الشركة المختصة، قال حب الله «إذا لم تتمكن القوى الأمنية اللبنانية من الوصول إلى المعلومات الضرورية للتأكد من بعض القضايا فبالطبع سنطلب من الشركة الكندية RIM التي تتولى نظام التشفير المركزي، تسليم القوى الأمنية والقانونية والقضائية مفاتيح التشفير، أو العمل بأي طريقة تؤمّن تطبيق القانون والمحافظة على الأمن في لبنان».

لكنه استطرد قائلاً «لكن إلى الآن لا يمكننا التكهّن إلى أين سنصل في هذه القضية، لأننا لم ننجز هذه المهمة بعد، ولم نعدّ التقارير التي تساعدنا في التفاوض مع شركة RIM لإيجاد البدائل والحلول».

وعما إذا كان وزير الإتصالات شربل نحاس يدعم الهيئة في مهمتها هذه، قال «أؤكد أن هناك تنسيقاً كاملاً ودائماً بين الوزارة والهيئة، والعلاقة بينهما على أفضل ما يكون».

البحرين

وفي البحرين، أعلن وزير شؤون مجلس الوزراء المعني بقطاع الاتصالات احمد بن عطية الله ال خليفة ان المملكة لن توقف خدمة «بلاك بيري» حاليا او في الفترة المقبلة، داعيا مزودي خدمات الهاتف المتعدد الوسائط لعدم توجيه اية رسائل للجمهور بهذا المعنى، وقال لوكالة أنباء البحرين إن «المملكة ملتزمة بتحرير قطاع الاتصالات حسب القوانين المحلية وأن تقدم الشركات المزودة أفضل الخدمات للجمهور وفق المعايير المعمول بها دولياً».

وذكر ان «عدد مشتركي الخدمة حاليا في المملكة وصل الى ٧٨ الف مشترك حسب احدث الارقام المسجلة لدى هيئة تنظيم الاتصالات» وفق ما نقلت عنه وكالة انباء البحرين. وتابع ان «مستخدمي خدمة بلاك بيري في البحرين يمثلون شرائح رجال الأعمال والموظفين وعامة الناس الذين أصبحت خدمات بلاك بيري بالنسبة لهم ضرورة تقنية عصرية في انجاز أعمالهم اليومية من جهة، وتواصلهم الاجتماعي من جهة اخرى».

وشدد عطية الله على ان «التشريعات والانظمة والقرارات المعنية بتنظيم خدمات تشغيل بلاك بيري في مملكة البحرين توفر الارضية المناسبة للتعامل مع هذا المنتج باعتباره واقعا فرض نفسه على جميع دول العالم»، علماً أن هواتف بلاك بيري التي تنتجها شركة «RIM الكندية تتميز بمستوى تشفير اعلى من اغلبية «الهواتف الذكية» الاخرى، بحسب الخبراء، ما يجعل مراقبة مستخدميها صعبة جداً.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"